



المملكة المغربية
البرلمان
مجلس النواب
فريق العدالة والتنمية

مداخلة فريق العدالة والتنمية

يلقيها رئيس الفريق الدكتور ادريس الازمي الادريسي
يوم الأربعاء 16 رمضان المعظم 1440 هـ الموافق لـ 22 ماي 2019م

في إطار الجلسة العامة لمناقشة
عرض رئيس الحكومة أمام البرلمان
حول الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة

الولاية التشريعية 2016 - 2021

**بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ،
وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمْ عَلَى سَيِّدِنَا وَمَوْلَانَا مُحَمَّدِ الرَّسُولِ الْأَمِينِ
وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ وَمَنْ تَبِعَهُمْ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ**

السيد رئيس مجلس النواب المحترم ؛

السيد رئيس الحكومة المحترم ؛

السيدات والسادة وزير الدولة والوزراء وكتاب الدولة المحترمون ؛

السيدات والسادة النواب المحترمون ؛

أبدأ بحمد الله وشكره على ما أنعم الله به على بلدنا من أمن وأمان واستقرار وعلى نعمه الظاهرة والباطنة والطفاه الخفية التي تحفنا... {لئن شكرتم لأزيدنكم}.

وأغتتم فرصة هذا الشهر المبارك، شهر رمضان، شهر الصيام والقرآن والتقوى والإيمان لأبارك لكم هذا الشهر الفضيل، سائلا الله العلي القدير أن يجعله شهر يمن وخير وبركات وطمأنينة وسلام على بلدنا وعلى أمتنا وعلى العالمين.

السيد رئيس الحكومة،

ونحن نجتمع اليوم لمناقشة العرض الذي تقدمتم به، لابد أن نعبر عن اعتزازنا كمغاربة بهذه الأجواء الدستورية المتميزة التي تجمعنا اليوم والتي انطلقت منذ أسبوع بمبادرة منكم لعرض الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة أمام البرلمان تطبيقا لمقتضيات الفصل 101 من الدستور.

إنها محطة دستورية مهمة تجسد مرة أخرى التميز المغربي، تميزا تجسده المؤسسات في إطار ربط المسؤولية بالمحاسبة، إذ تمثل الحكومة كسلطة تنفيذية أمام البرلمان باعتباره مؤسسة دستورية وظيفتها التشريع والرقابة والتقييم، على أساس فصل السلط، وتوازنها وتعاونها، على مرأى ومسمع من الشعب، صاحب السيادة والإرادة، وفي ظل مشروعية التمثيل الديمقراطي، لنقيم عمل الحكومة ونتناصح في ظل الوطن الوارف وتحت سقف ثوابته الخالدة والجامعة، لنرتقي جميعا ونحصن نموذجنا ونعمق ونمنع ديمقراطيتنا بما يستجيب لأحلام وتطلعات أبناء وبنات شعبنا في العزة والكرامة والعيش الكريم.

هذه المحطة الدستورية الديمقراطية التي تعتبر من الثمار المباركة لدستور 2011 الذي كرس ذكاء وحكمة المغاربة في استخلاص الدروس والانتصار لنضالات القوى الوطنية المخلصة إلى جانب الشعب المغربي من أجل الحقوق والحريات والديمقراطية والتنمية وهو ما مكن بلادنا من أن تتجاوز، بفضل الله، ثم بإرادة ملكية راسخة، بشكل سلس كل الاشكاليات التي ما زالت للأسف تتخبط فيها كثير من الدول بجوارنا وبمحيطنا القريب والبعيد.

السيد رئيس الحكومة،

لا يمكن أن نناقش بشكل منصف وعادل الحصيلة المرحلية للحكومة دون أن نستحضر السياقات الداخلية والخارجية التي أطرتها منذ نهاية الولاية الحكومية السابقة، ونتائج ومخرجات الانتخابات النيابية، مروراً بمسار تشكيل الحكومة، وأخذاً بعين الاعتبار المستجدات التي عرفتها الساحة الوطنية والإقليمية والدولية خلال سنتين من الصمود ومن العمل الحكومي الجاد والمسؤول والمنتج والمستشرف بإذن الله لآفاق واعدة في النصف الثاني من الولاية الحالية، وهو ما من شأنه أن يحقق المزيد من المكاسب والإنجازات للوطن والمواطنين.

السيد رئيس الحكومة،

لقد تميز السياق الدولي والإقليمي والعربي خلال السنتين الماضيتين بتحولات عميقة ومؤثرة مازالت تتفاعل وتتسارع إلى اليوم، تتجلى بالخصوص :

أولاً - تفاقم التوترات والصراعات السياسية والجيوستراتيجية ونزوع أكبر نحو الحمائية الاقتصادية والتجارية في تراجع كبير وخطير وذو آثار سلبية على عدة اتفاقيات استراتيجية في المجال البيئي والاقتصادي والتجاري والنووي، وبرز منحى تصاعدي لتغليب منطق الصراع والنزاع والقوة.

ثانياً - إضعاف وتهميش دور المنظومة المؤسساتية الدولية، وتفكيك وتقويض التكتلات وزرع بذور الفتنة والتفرقة والفوضى وإضعاف الدول وإنهاكها ولاسيما في منطقتنا العربية والإسلامية.

ثالثاً - تغول المشروع الصهيوني الاستيطاني العنصري والسعي إلى مواصلة السعي إلى اغتصاب وتصفية الحقوق الفلسطينية المشروعة والثابتة.

رابعاً - صعود الأحزاب والتيارات اليمينية المتطرفة والعنصرية والمعادية للأجانب وتنامي وتعمد الخلط بين الإسلام والإرهاب واستهداف المسلمين والإمعان في تشويه صورة الإسلام.

خامساً - صعود توجه إقليمي خارجي سلطوي معاد للديمقراطية، يستعمل التحفيز المادي والتحريض الإعلامي لمحاصرة المد الديمقراطي ويعاكس رغبة الشعوب الجامحة في الحرية والكرامة، وذلك بالرغم من أن هذا التوجه أثبت فشله وكلفته، حيث لم يفلح إلى اليوم في اقتراح بديل مقبول شعبياً يضمن الاستقرار والتنمية وشروط العيش المشترك والكريم.

وعلى صعيد السياق الداخلي، لا بد أن نسجل أن مسار الإصلاح والبناء الديمقراطي ببلادنا تعرّض لهزة لم تكن سهلة في سنة 2017 أثّرت سلباً على الحيوية المتصاعدة في الحياة السياسية والحزبية الوطنية، وهو ما تجلّى في لحظة ما أصبح يسمى في الأدبيات السياسية "بالبلوكاج" مما كان لها أثر على تشكيل وعمل الحكومة وعلى عموم الرأي العام الحزبي والوطني.

وقد عمّق ذلك حجم الاحتقانات الاجتماعية الناجمة عن الأحداث التي عرفت بها بعض أقاليم المملكة كالحسيمة وجراة وزاكورة وحملة مقاطعة بعض البضائع، مما أثار سلباً على المزاج السياسي العام وساهم في تبلور مناخ سلبي يخدم خطاب استهداف الثقة في العمل السياسي وفي المؤسسات، ويبخس وظائف البنات الوسيطة ويشكك في جدوى فكرة الإصلاح والمشاركة السياسية.

وقد وضعت هذه التطورات على المحك دور الأحزاب في التأطير والوساطة وأبرزت أزمة الفاعل الحزبي ومحدودية الثقافة الديمقراطية لدى النخب التمثيلية، في ظل التفكك التدريجي للأحزاب السياسية ذات المصداقية، وإخفاق التجارب الحزبية الجديدة والقيادات المصطنعة عن تقديم البديل، وتراجع الهيئات النقابية وعموم الوسائط الجموعية ذات المصداقية، كل ذلك في ظل حملات التبخيس الممنهج للعمل السياسي والحزبي وانحسار استقلالية القرار الحزبي، وهو ما يحتم صيانة التعددية الحزبية وإعادة الاعتبار للفاعل السياسي والحزبي.

ولقد رافق ذلك بروز محدودية النموذج التنموي الحالي في الاستجابة للطلب الاجتماعي المتزايد ومحدودية آليات التوزيع العادل والمنصف للثروة لتحقيق استفادة كل الفئات من ثمار النمو.

وبالرغم من كل هذا، إلا أن المغرب والحمد لله ظل صامدا وحافظ على مساره كمشروع إصلاحى وتنموي مستقر وواعد في المنطقة، مقاوم لما يستهدف وحدته الترابية والوطنية، وصامد في وجه محاولات الابتزاز والاستهداف الخارجي والإكراهات الناجمة عنه سياسيا واقتصاديا وأمنيا، يعمل بثبات على صيانة مساره الإصلاحى والديمقراطى، ويحافظ بثقة على استقلال القرار الوطنى وتقوية الإشعاع المغربى.

وهى مناسبة لنعبر عن ارتياحنا بدعوة جلالة الملك فى افتتاح هذه السنة التشريعية إلى اعتبار هذه المرحلة مرحلة شعارها "روح المسؤولية والعمل الجاد" ودعوته إلى التعبئة الشاملة، والعمل الجماعى فى ظل احترام القناعات والاختلافات فى المساهمة فى دينامية الإصلاح التى تعرفها بلادنا وحرصه على مواكبة الهياآت السياسية، وتحفيزها على تجديد أساليب عملها، بما يساهم فى الرفع من مستوى الأداء الحزبى ومن جودة التشريعات والسياسات العمومية.

وهنا نؤكد على الدور الكبير للأحزاب السياسية الوطنية فى تأطير المجتمع ونعتبر ان الحفاظ على استقلاليتها وفعاليتها أساسى فى البناء الديمقراطى، وصمام أمان لضمان ممارسة رشيدة للفعل الديمقراطى ومتوازنة لحرية التعبير.

وهنا نذكركم بضرورة تسريع فتح ورش تعزيز الدعم العمومى الموجه للأحزاب، بتشاور معها، بما يقوى حكمة هذا الدعم ويحدد معايير موضوعية وشفافة لتوزيعه، تعزيزا لقدرة الأحزاب على حسن تمثيل أدوارها الدستورية وليس مجرد زيادة فى الاعتمادات المرصودة لها.

السيد رئيس الحكومة،

استمعنا بإمعان لعرضكم الذى كان وفيا للبرنامج الحكومى، باعتباره أساس التعاقد مع البرلمان وعبره مع المواطنين والمواطنات، وقد قدمتم بعض أهم إنجازات عمل الحكومة، انطلاقا من المحاور الخمسة الأساسية لهذا البرنامج وهى للتذكير:

1- دعم الخيار الديمقراطى ودولة الحق والقانون وترسيخ الجهوية المتقدمة.

2- تعزيز قيم النزاهة والعمل على إصلاح الإدارة وترسيخ الحكامة الجيدة.

3- تطوير النموذج الاقتصادى والنهوض بالتشغيل والتنمية المستدامة.

4- تعزيز التنمية البشرية والتماسك الاجتماعى والمجالى.

5- العمل على تعزيز الإشعاع الدولي للمغرب وخدمة قضاياها العادلة في العالم.

وهي مناسبة لنجيب في البداية على حملة غريبة وبئيسة المراد منها خلط الحق بالباطل والتدليس على الرأي العام، تجذبت لها للأسف صحف من الداخل ومن الخارج لا يهتمها من ذلك أن يتضرر الوطن وسمعته، لكن المهم عند أصحابها هو التصدي لخصم سياسي وطني، وتسعى لتبخيس ما عرفتة بلادنا من إصلاحات هيكلية جوهرية وتطور اقتصادي واجتماعي تصاعدي قبل وتسارع بعد الإصلاح الدستوري لسنة 2011، وقد ظن أصحابها أنه يكفي عنوان منمق من مثل "سبع سنوات عجاف" للقفز على الحقائق المبهرة والوقائع الملموسة والتبشير بعام يغاث فيه الناس وفيه يعصرون.

لهؤلاء نقول اتقوا الله في وطنكم، اتقوا الله في شعبكم، عودوا ديمقراطيين كما كنتم أو كما كنتم تدعون، لأنه وبكلمة واحدة وملخصة فإن الخمس سنوات التي تلمحون إليها حكم عليها الشعب وقال فيها كلمته الفصل التي تعلق ولا يعلى عليها وعبر عن إرادته الواضحة والصريحة والساطعة يوم 7 أكتوبر 2016.

وأما بخصوص حصيلة السنتين من نصف عمر الحكومة الحالية فهو ما سأتلو عليكم منه ذكرا لنبين باللموس كيف أن بلادنا وبالرغم من صعوبة السياقات والتحديات لا زالت والحمد لله ماضية بعزم وصبر وثبات على درب الإصلاح وتحقيق مزيد من المكتسبات الاقتصادية والاجتماعية والتنمية.

السيد رئيس الحكومة،

لقد أعلن فريق العدالة والتنمية بمسؤولية وبصدق إبان مناقشة البرنامج الحكومي يوم 17 أبريل 2017 عن مساندته الواضحة والصريحة للحكومة. مساندة راثدة ومبصرة وناصحة.

واليوم وبعدهما استمعنا لعرضكم للحصيلة المرحلية لعمل الحكومة نعبر لكم بنفس الوضوح والصراحة عن اعتزازنا بما أنجز، باعتبار أن هذه الحصيلة تحمل عنوانا بارزا وهو: مواصلة الإصلاح وتمنيح الاقتصاد الوطني وتعميق النفس الاجتماعي والمزيد من الاهتمام بالفئات الهشة وتحقيق العدالة المجالية.

إننا في فريق العدالة والتنمية في خمس سنوات خلت وخمس جاريات وأخر آتيات علمهن عند الله، وباعتبارنا ننتمي إلى مدرسة أصيلة رضع أبناؤها وبناتها حب الوطن وأفوا القرب من الشعب والانتصار لقضاياها وتربوا على أن يضعوا دائما وأبدا، في المنشط والمكره، المصلحة العليا للوطن فوق كل اعتبار، نبتهج كلما سار

ركب الإصلاح ببلادنا وتقدم وإن تأرجح أو تذبذب، ونفرح كلما رأينا حظ الضعفاء والمهمشين يكبر ويزيد، ونزداد سرورا كلما رأينا الاهتمام بهم في مختلف السياسات العمومية وقوانين المالية، وهو ما يجعلنا دائما في صف المخلصين من أبناء هذا الوطن للمساهمة في ترصيد إنجازات بلادنا وتطويرها وتصحيح الاختلالات ومعالجتها والحد منها.

السيد رئيس الحكومة،

لقد قررنا ونحن نناقش الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة، أن نتجاوز المقاربة القطاعية باعتبار أن السؤال اليوم ليس هو ما حققه كل قطاع من القطاعات في إطار تنزيل البرنامج الحكومي باعتبار أن ما تحقق كثير، وفضلنا أن نقارب هذه الحصيلة بطريقة مختلفة، باعتبار أن المطلوب اليوم هو إعطاء عنوان ومعنى لهذه الحصيلة يعيد ويرفع منسوب التعبئة والثقة ويفحم الخراصين ويقاوم حملات التبخيس وزرع الشك في العمل السياسي والحزبي الجاد والمسؤول، لكل هذا اخترنا ان نركز على حجم الإنجازات النوعية ونذكر بالآفاق التي من شأنها ان تعزز الأمل، دون ان نغفل التركيز على جوانب ومواقف مشرفة طبعت السنتين الأخيرتين، عززت التميز المغربي وحصنت مناعة نمودجه وكرست عراقة ومجد هذا البلد الأمين، وسنقدم ذلك من خلال المحاور الثلاثة الأساسية التالية :

1- عناوين رئيسية ومركزة طبعت السنتين الماضيتين على المستويات السياسية والديبلوماسية والحقوقية والاقتصادية والاجتماعية.

2- أكثر من 70 إنجازا حقيقيا بعناوين دالة وبأرقام ومعبرة.

3- 5 أورش للتفعيل والإنجاز بما يعزز حصيلة وآفاق العمل الحكومي.

وقبل أن نشرع في مباشرة هذه المحاور الثلاثة، نسجل بارتياح واعتزاز كبيرين أن الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة تتخرط بإرادية وفي تناغم كامل مع التوجيهات السامية والتدابير الهامة التي دعا إليها جلالة الملك حفظه الله في مختلف المناسبات، وتسعى بعزيمة وثبات إلى تنزيل البرنامج الحكومي مركزة بشكل أساسي على البعد الاجتماعي وتوسيع برامج الدعم والحماية الاجتماعية وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني ودعم المقاولات وتشجيع الاستثمار والتشغيل ومحاربة الفساد.

المحور الأول : عناوين رئيسية ومركزة طبعت السنتين الماضيتين على المستويات السياسية والديبلوماسية والحقوقية والاقتصادية والاجتماعية.

ونبدأ هنا بقضيتنا الوطنية الأولى، لنسجل بارتياح ما تميزت به هذه المرحلة بتوالي قرارات مجلس الأمن في الاتجاه الذي يعزز موقف المغرب ويحشد مزيدا من التأييد الدولي للمقترح المغربي للحكم الذاتي بالصحراء المغربية، ويحبط المناورات والمؤامرات التي لا يتوقف أعداء وخصوم وحدثنا الترايبية عن نسجها. لقد شكل القرار الأخير رقم 2468 الصادر في 30 أبريل الأخير تطورا بنويوا وهو:

✓ يرحب بالزخم الجديد الذي ولّده اجتماع المائدة المستديرة الأولى المنعقدة يومي 5 و 6 ديسمبر 2018 واجتماع المائدة المستديرة الثانية المنعقدة يومي 21 و 22 مارس 2019.

✓ يؤكد من جديد التزام مجلس الأمن بمساعدة الأطراف ويشدد على ضرورة التوصل إلى حل سياسي واقعي وعملي ودائم على أساس من التوافق.

✓ يعترف بأن التوصل إلى حل سياسي لهذا النزاع المفتعل والذي طال أمده وتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في اتحاد المغرب العربي من شأنهما أن يسهما في تحقيق الاستقرار والأمن، ويؤدي إلى إيجاد فرص العمل، والنمو، وإتاحة الفرص لجميع الشعوب في المنطقة.

✓ يجدد الإنذار الموجه لجبهة الانفصاليين بضرورة الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها تجاه المبعوث الشخصي للأمم المتحدة بالانسحاب من الكركرات والامتناع عن أي فعل يهدد الاستقرار في بئر لحلو وتيفاريتي.

كما نعتر من جهة أخرى، بما سجله ملف وحدثنا الترايبية خلال هاتين السنتين دبلوماسية وسياسيا في إدارة ملفات كبيرة وحساسة توجت بالرغم من الهجومات والمناورات المتتالية لأعداء وحدثنا الترايبية، ب :

✓ مصادقة البرلمان الأوروبي في 16 يناير 2019 على الاتفاق الفلاحي بين المغرب والاتحاد الأوروبي، بأغلبية ساحقة ب 444 صوتا مقابل 167 وامتناع 68 نائبا وهو الاتفاق الذي مدد التفضيلات الجمركية لتشمل المنتوجات المنحدرة من الصحراء المغربية.

✓ مصادقة البرلمان الأوروبي في 12 فبراير 2019 على اتفاق الصيد البحري بين المغرب والاتحاد الأوروبي، بأغلبية ساحقة ب 415 صوتا مقابل 189

وامتناع 49 نائبا، ورفض دعوة نواب أوروبيين بإخضاع النص الجديد إلى تقييم محكمة العدل الأوروبية ب 410 صوتا معارضا و189 صوتا مؤيدا، وهو الاتفاق الذي يغطي منطقة الصيد التي تمتد من كاب سبارتيل إلى الرأس الأبيض، جنوب مدينة الداخلة، وذلك بعد رفض محكمة العدل للاتحاد الأوروبي للطعن الذي تقدمت به جبهة البوليساريو لإلغاء التفويض الممنوح لمجلس الاتحاد الأوروبي للتفاوض بشأن اتفاق الصيد.

✓ إصدار القمة الإفريقية 32 المنعقدة بأديس أبابا في 12 فبراير 2019 لقرار يقضي بانه لا يمكن في أي مستوى وبأي طريقة وبأي شكل من الأشكال إثارة أو ذكر أو الإشارة إلى قضية الصحراء المغربية، مرسخة بذلك قرار القمة 31 بنواكشوط، والتي أقرت بأن قضية الصحراء المغربية، تتم معالجتها على مستوى الأمم المتحدة وأن الاتحاد الإفريقي، مطالب بتقديم الدعم والمساندة لهذا المسار الأممي.

✓ مصادقة الرئيس الأمريكي في 15 فبراير 2019 على الميزانية برسم سنة 2019، والتي تتضمن مقترحات صريحة، في الفصل الثالث، تنص على أن الاعتمادات المخصصة للمملكة المغربية يمكن استخدامها للمساعدة في الصحراء المغربية.

كل هذا المسار يعزز المكتسبات الإيجابية لقضيتنا الوطنية الأولى على الصعيدين الدبلوماسي والسياسي ويحصد مزيدا من الدعم لمبادرة الحكم الذاتي التي تقدم بها المغرب في 2007 ويدعم الجهود الجادة والصادقة التي يقوم بها المغرب للتقدم نحو حل نهائي للنزاع المفتعل حول الصحراء المغربية.

وهي مناسبة أيضا لنحيي ونعتر بالإجماع الوطني، بقيادة جلالة الملك حفظه الله، ولنهنئ أنفسنا على ما تميزت به هذه الظرفية من مواصلة تحقيق مكتسبات هامة لصالح بلادنا في إطار الوضوح في المبادئ والثبات في المرجعيات، التي يركز عليها الموقف المغربي، كما حددها جلالته في خطابه بمناسبة الذكرى الثانية والأربعين للمسيرة الخضراء والمتمثلة أساسا في أنه : لا لأي حل لقضية الصحراء، خارج سيادة المغرب الكاملة على صحرائه، ومبادرة الحكم الذاتي، والرفض القاطع لأي تجاوز، أو محاولة للمس بالحقوق المشروعة للمغرب، وبمصالحه العليا.

ونتوجه بهذه المناسبة بتحية تقدير وإكبار إلى قواتنا المسلحة الملكية ولكل المرابطين على الثغور للدفاع عن حوزة الوطن ووحدته الترابية، ومنوهين بما تقوم به في الداخل والخارج من أدوار إنسانية نبيلة، كما نحيي عاليا وندعم جهود رجال ونساء

الأمن الوطني والدرك الملكي ومختلف الأجهزة الأمنية والقوات المساعدة والوقاية المدنية الساهرين بتفان ويقظة واستباقية ومهنية على أمن الوطن والمواطنين والتصدي لكل التهديدات، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس حفظه الله.

مجددين اعتزازنا وامتناننا للتضحيات الجسام التي قدمتها أسرة المقاومة وجيش التحرير في سبيل انعتاق الوطن، سائلين الله العلي القدير أن يتغمد برحمته الواسعة كل شهداء الوطن، ممن وهبوا حياتهم وأرواحهم في سبيل الدفاع عن استقلال ووحدة وأمن ورفعة الوطن وعزة وكرامة المواطنين.

وبخصوص قضايا أمتنا العربية والإسلامية، نسجل اعتزازنا في إطار الإجماع الوطني الدائم والثابت رسميا وشعبيا بالدعم الموصول والمساندة المطلقة والتضامن الوثيق للشعب المغربي مع القضية العادلة للشعب الفلسطيني البطل وحقه الثابت وغير القابل للتصرف في إقامة دولته الوطنية المستقلة على كامل أرض فلسطين المحتلة وعاصمتها القدس الشريف.

كما ننبه ونحن نعيش أجواء الذكرى 71 للنكبة إلى خطورة المؤامرات التي يواجهها الشعب الفلسطيني بمواصلة الاستيلاء على أراضيه والمحاولات المتكررة للتصفية النهائية لحقوقه التاريخية المشروعة في العودة وفي بناء دولته المستقلة من خلال الترويج لما يسمى صفقة القرن في ظل تخاذل المجتمع الدولي والوضع العربي المترهل والمأزوم.

ونعزز في هذا المقام بالدور الكبير لجلالة الملك باعتباره رئيس لجنة القدس وبمبادراته العديدة والجليلة لتقديم الدعم السياسي والديبلوماسي والإنساني للفلسطينيين والمقدسيين ودعمه المتواصل للقضية الفلسطينية ولحقوق الشعب الفلسطيني.

كما لا يفوتنا أن نندد بقوة وندعو إلى اليقظة والحذر والتصدي لبعض الممارسات المعزولة التي يقوم بها البعض في سياق الهرولة إلى التطبيع مع الكيان الصهيوني الغاشم، وهذا ما سنتصدى له إلى جانب القوى الحية الممانعة في بلادنا ومع شعبنا الوفي لهذه القضية.

كما لا يمكن أن ننسى في هذا الشهر الفضيل ما تعانيه بعض الأقليات المسلمة في بعض البلدان من التضييق والحرمان من ممارسة شعائرها وما يعانيه المضطهدون المنسيون من مسلمي الروهنغيا بالبورما الذين يتعرضون لمأساة إنسانية بشعة وتطهير عرقي وترحيل وتقتيل واغتصاب وامتهان للكرامة الإنسانية على مرأى ومسمع من العالم في أكبر فصول الإبادة الجماعية في الألفية الحالية ونتوجه للمنظمات الدولية ولكل الضمائر الحية لتوفير الحماية لهم ومعاقبة المجرمين.

ونجدد من جهة أخرى استنكارنا للأحداث الإجرامية التي راح ضحيتها مؤخرا أشخاص أبرياء في كل من نيوزلاندا وسريلانكا ودول أخرى جراء أفعال إرهابية لا تمت إلى الشرائع السماوية ولا إلى القوانين بصلة.

السيد رئيس الحكومة،

على صعيد السياسة الخارجية والديبلوماسية المغربية، هناك ما يدعو للافتخار ويعزز التميز والإشعاع والسيادة المغربية.

حيث وفي ظل سياق عالمي وإقليمي صعب ودقيق حابل بالتوترات والاصطفافات والهجومات الممنهجة على الوحدة الترابية والسيادة الوطنية للدول العربية والدوس على سيادتها وزعزعة أمنها واستقرارها، تبرز مواقف جلالة الملك ورؤيته الرشيدة على المستوى الدولي وفي قيادة السياسة الخارجية المغربية على أساس القيم والمبادئ والالتزامات والمصادقية وعلى قواعد ثابتة تعزز مكانة المغرب وتميزه على المستوى الدولي.

وهي مناسبة لنعتز ونذكر بمواقف جلالة الملك بالقمة العربية الأوروبية الأولى المنعقدة في 24 فبراير 2019 بشرم الشيخ باعتبار أن الأمن القومي العربي، ينبغي أن يظل شأننا عربيا، في منأى عن أي تدخل أو تأثير خارجي، وإشارته إلى أن ما يواجهه العالم العربي من تحديات خطيرة تهدد أمنه واستقراره، راجع أحيانا، إلى سياسات وسلوكيات بعض بلدانه تجاه البعض الآخر. وتشديد جلالته على أن القضاء على هذا التهديد يظل رهينا بالالتزام بمبادئ حسن الجوار، واحترام السيادة الوطنية للدول ووحدتها الترابية، والتوقف والامتناع عن التدخل في شؤونها الداخلية.

وهي مناسبة لنعتز ونذكر بالدور الإيجابي الكبير والفعال لجلالة الملك باعتباره رئيس لجنة القدس ومبادراته في دعم فلسطين والمقدسيين من خلال إحداث المستشفى الميداني بغزة وإرسال المساعدات الإنسانية لكل الفلسطينيين والاهتمام المتواصل بالقدس، ودور بيت مال القدس لدعم القدس الشريف والمقدسيين، حيث كان آخرها الهبة الملكية لترميم وتهيئة عدد من فضاءات ومحيط المسجد الأقصى المبارك.

وهي مناسبة لنعتز ونذكر بمبادرات جلالته الـديبلوماسية المتتالية والمتمثلة خصوصا في توجيه رسائل إلى الرئيس الأمريكي وإلى الأمين العام للأمم المتحدة منبها إلى أن أي مساس بالوضع القانوني والسياسي والتاريخي للقدس ستكون له تداعيات خطيرة على السلام في المنطقة.

وهي مناسبة لنعتز ونذكر بالموقف المشرف لجلالة الملك من حصار دولة قطر والمكانة المتميزة لجلالته في رَأب الصدع وفي تقريب وجهات النظر، حيث أمر جلالاته في 17 من رمضان منذ سنتين بإرسال طائرات محملة بالمواد الغذائية وقام بجولة بالمنطقة حملته مباشرة من أبوظبي إلى الدوحة.

كل ذلك في استحضار للعلاقات التاريخية والعميقة والاستراتيجية التي تجمع المغرب بالأشقاء، على أساس الاحترام المتبادل والاستقلالية وسيادة المغرب والحرص على ما يخدم وحدة الصف والمصير والمستقبل، ويحصن المنطقة من مخاطر التشرذم والانقسام.

كما نعتز ونذكر باللقاء الهام والتنسيق العالي المستوى بين جلالة الملك وجلالة الملك عبد الله الثاني في مارس 2019 حول القضية الفلسطينية، وملف القدس، ودعم الشعب الفلسطيني في نيل حقوقه المشروعة، وإقامة دولته المستقلة، وتنسيق الجهود بين المؤسسات العربية المعنية بدعم المقدسين، في وقت تتعرض فيه القضية الفلسطينية والقدس الشريف لحملة مسعورة من خلال ما يسمى صفقة القرن.

كما نعتز ونذكر ب"نداء القدس" باعتباره حدثا تاريخيا ووثيقة غير مسبوقه تدعو إلى صيانة المدينة المقدسة باعتبارها تراثا مشتركا للإنسانية ويشدد على ضرورة تكريس وضع المدينة المقدسة كأرض للقاء ورمز للتعايش السلمي بالنسبة لأتباع الديانات التوحيدية الثلاث، ومركز لقيم الاحترام المتبادل والحوار.

لقد عرفت بالفعل هذه الفترة مجموعة من المواقف المشرفة لجلالة الملك تدعو للافتخار وتعزز التميز والإشعاع والاستقلالية والسيادة المغربية والانتصار الحقيقي والمبدئي لقضايا أمتنا العادلة، وهي المواقف التي عززت المواقف الثابتة والراسخة لبلادنا بقيادة جلالة الملك في الفترات السابقة.

السيد رئيس الحكومة،

وعلى صعيد صون الحقوق وتعزيز الحريات والمساواة، نغتنم هذه الفرصة لنجدد إشاراتنا بالقرار الملكي السامي القاضي بالعمفو على عدد من معتقلي أحداث الحسيمة ومعتقلي ما يسمى ب"السلفية الجهادية" وهو ما يتناغم مع المقاربة المغربية المتميزة والحكيمة في معالجة الإشكاليات والمصالحة والمعالجة الشمولية للتوترات الاجتماعية، متمنين أن يستمر هذا النفس الإيجابي والمبادرات الحكيمة من أجل امتصاص مخلفات هذه الأحداث والمحاكمات التي تبعتها، بما يعزز اللحمة الوطنية ويكرس المقولة المغربية الخالدة "إن الوطن غفور رحيم".

ومن جهة أخرى، لا يمكن تناول وضعية حقوق الإنسان في بلادنا دون ربطها ربطاً وثيقاً بتقدم الممارسة الديمقراطية، لذا ننوه بالمجهود الكبير وبالمقاربة التشاركية الواسعة التي اعتمدها الحكومة في تحيين "الخطة الوطنية للديمقراطية وحقوق الإنسان"، والحرص على هذا التلازم، باعتبار أن الحقوق والحريات تكفلها الإرادة السياسية التي يفرزها الإيمان بالديمقراطية باعتبارها الأرضية التي تبنى عليها التنمية البشرية والحقوق والحريات.

ولا يفوتنا هنا أن ننوه بالعناية الملكية السامية بأجراء مضامين الخطة في إطار مخطط تنفيذي، وهو ما يجسد الالتزام الرسمي للدولة المغربية ومن أعلى مستوى باحترام تعهداتها في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان.

إن الممارسة الديمقراطية ببلادنا بما تعرفه من مد وجزر تنعكس وجوباً على وضعية حقوق الإنسان التي وإن تخلصت من الانتهاكات الممنهجة إلا أنها ظلت تسجل في بعض الأحيان بعض التجاوزات المعزولة التي لا بد من تظافر جهود كل الحقوقيين والمؤسسات المعنية للقطع معها وتجاوزها بما يعزز مسار الديمقراطية وحقوق الإنسان ببلادنا.

وهنا، نؤكد أن هذا لا يمكن أن ينقص بأي حال مما حققته بلادنا من تقدم ملموس في مجال الحقوق والحريات إن على المستوى العملي أو التشريعي أو المؤسساتي أو الممارسة الاتفاقية المتعلقة بحقوق الإنسان، سواء من حيث ارتفاع وتيرة المصادقة أو من حيث ملاءمة التشريعات مع المعاهدات والاتفاقيات التي صادق عليها المغرب أو من خلال التفاعل مع آليات الأمم المتحدة وتنفيذ التوصيات الصادرة عنها.

ونثمن في فريق العدالة والتنمية كل هذه الخطوات والمجهودات والنتائج التي حققها المغرب في مجال حقوق الإنسان والحريات العامة، كما نسجل بإيجابية العمل على دعم وتطوير التعاون البناء والتفاعل الإيجابي مع الآليات الأممية لحقوق الإنسان من خلال تعزيز التفاعل مع كل من آليات الإجراءات الخاصة وآلية الاستعراض الدوري الشامل وهيئات المعاهدات، أو من خلال مواصلة التفاعل بخصوص التقارير والبلاغات الصادرة عن بعض الدول والمنظمات الدولية. وندعو إلى التفاعل الإيجابي مع التوصيات الوجيهة التي تقدمها هذه الآليات وتنفيذ التوصيات التي من شأنها تطوير المنظومة الحقوقية ببلادنا.

وبخصوص مواصلة ورش إصلاح منظومة العدالة، وعلى ضوء المكتسبات الدستورية والقانونية المكرسة لاستقلال القضاء نؤكد أن هذه المرحلة التأسيسية من تنزيل الإصلاح، تتطلب تكريس التعاون والتوازن بين مختلف السلطات الدستورية

لإنجاح ورش استقلالية القضاء وفق القيم الديمقراطية الحاكمة وعلى رأسها ربط المسؤولية بالمحاسبة، واحترام القواعد الجوهرية وضمانات المحاكمة العادلة والتطبيق السليم للقانون بما يرسخ سيادة واستقلالية وهيبة القضاء ويحقق العدل.

كما ندعو الحكومة إلى التسريع بملائمة التشريع الحالي المتعلق بحق تأسيس الجمعيات مع أحكام الدستور بما يضمن التنزيل الجيد للمقتضيات الدستورية في مجال الديمقراطية التشاركية والرقي بممارستها، ويعالج بعض التقييدات التي لازالت تمارس على حرية تأسيس الجمعيات من خلال تحويل مبدأ التصريح الى الترخيص، وإحداث إطار مرجعي للدعم والتمويل والشراكة بين الجمعيات والدولة والجماعات الترابية، وتدقيق المعايير المعتمدة في منح صفة المنفعة العامة للجمعيات وتسيبها بشروط واضحة تضمن مزيدا من العدالة والشفافية في تحويل هذه الصفة.

وبخصوص إقرار القوانين التنظيمية والمؤسسات الدستورية ذات الصلة بتعزيز قيم حقوق الإنسان والمساواة والإنصاف، نسجل وفاء الحكومة بالتزامها في البرنامج الحكومي بإحالة القانونين التنظيميين لتنفيذ الطابع الرسمي للأمازيغية وللمجلس الأعلى للغات والثقافة المغربية وتنسيقها مع البرلمان بهدف اعتماد القانونين التنظيمية المتعلقة بتنزيل الدستور وقوانين هيئات الحكامة والديموقراطية التشاركية المحالة على البرلمان، ومن ضمنها القانون التنظيمي المتعلق بالدفع بعدم دستورية القوانين؛ والقانون المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز؛ والقانون المتعلق بالمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعي؛ والقانون المتعلق بالحقوق في الحصول على المعلومة، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان ومؤسسة الوسيط.

ومن جهة أخرى، ننوه بما تحقق على صعيد التزام الحكومة في البرنامج الحكومي بإقامة علاقة تعاون بناء وتواصل مستمر مع البرلمان في إطار احترام تام لفصل السلط وتعاونها الوثيق والمثمر، والتفاعل الإيجابي مع المبادرات التشريعية والرقابية، وكذا مبادرات تقييم السياسات العمومية طبقا لأحكام الدستور.

وهنا نسجل بإيجابية ما تم تسجيله على مستوى مقترحات القوانين وندعو الحكومة إلى مزيد من التفاعل الإيجابي مع المبادرات التشريعية البرلمانية ودعوة الوزراء إلى الحرص أكثر على حضور جلسات المراقبة والاستجابة لدعوات عقد اللجان بما يساهم في مناقشة مواضيع تهم الرأي العام والمصلحة الوطنية.

وعلى صعيد تعزيز منظومة النزاهة ومواصلة محاربة الرشوة، نسجل بإيجابية حرص الحكومة على مواصلة تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، وذلك من خلال إحداث اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد باعتبارها آلية أساسية لتتبع تنفيذ مشاريع

هذه الإستراتيجية وتفعيلها، وكذا في استمرار العمل بالرقم الأخضر للتبليغ عن الفساد والرشوة ضمن الجهود الوطنية لمحاربة الفساد.

وفي مجال إصلاح الإدارة والمؤسسات العمومية، نسجل بإيجابية إصدار المرسوم بمثابة ميثاق وطني للاتمركز الإداري، والشروع في تنزيله التدريجي وفق خارطة طريق محددة، بقيادة اللجنة الوزارية للاتمركز الإداري التي يترأسها رئيس الحكومة.

كما ننوه بإعطاء الانطلاقة الرسمية للبوابة الوطنية للشكايات "www.chikaya.ma" بتاريخ 08 يناير 2018، باعتبارها آلية أساسية للتفاعل بين الإدارة والمرتكبين وتلقي تظلماتهم وتتبعها ومعالجتها وإنجاز دليل قنصلي موحد، متاح على الموقع "www.consulat.ma" يتعلق بجميع الوثائق التي تصدرها البعثات والمراكز القنصلية لفائدة مغاربة العالم.

السيد رئيس الحكومة،

على الصعيد الاقتصادي، نسجل انه وبالرغم من التقلبات الكبيرة التي تعرفها الظرفية الدولية والتي تتميز بتراجع معدلات النمو، والضغط الكبير على أسعار المواد الأولية، حيث انه وقبل سنة من الآن، كان صندوق النقد الدولي يتوقع انتعاشة متزامنة في 75 في المائة من الاقتصاد العالمي، لكن سنة بعدها، أي في ابريل 2019، راجعت نفس المؤسسة توقعاتها وأصبحت تتحدث عن تباطؤ متزامن للنمو في 70 في المائة من الاقتصاد العالمي. كل هذا نتيجة وضع عدم الاستقرار وغياب الرؤية وتصادد التوترات التجارية والجيواستراتيجية.

لكن وبالرغم من هذه الظرفية الصعبة، لازال الاقتصاد المغربي يواصل والحمد لله الاستفادة من السياسات الماكرواقتصادية المسؤولة والإصلاحات الهيكلية التي بُدلت في السنوات الأخيرة، وهو ما أدى إلى تنويع النشاط الاقتصادي وتعزيز صلابة الاقتصاد الوطني، حيث ما زالت بلادنا تحافظ على معدلات نمو محترمة، في ظل ضبط نسبة التضخم، وتواصل الحكومة مجهود التحكم في نسبة عجز الميزانية وعجز ميزان الأداءات ومخزون العملة الصعبة، كل هذا في ظل التحكم في معدلات المديونية والحفاظ على استدامة الدين العمومي، حيث يستقر حجم دين الخزينة في أقل من 65% من الناتج الداخلي الخام، في أفق الهدف المتمثل في خفضه إلى 60%.

هذا الدين العمومي الذي ساهم ويساهم للإشارة في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا وفي إنجاز الأوراش الكبرى وتمويل الاستثمار في البنيات

التحتية والأوراش الإصلاحية اللازمة لتعزيز جاذبية بلادنا والاستجابة للطلب الاجتماعي المتزايد على الخدمات والبنى التحتية والمرافق العمومية.

كما نسجل نجاح الحكومة في تنفيذ إجراءات مؤسسة ساهمت بشكل كبير في تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني، ودعم المقاولات الوطنية خصوصا المقاولات الصغيرة والمتوسطة والصغيرة جدا، الأمر الذي انعكس إيجابا على تحسين مناخ الأعمال وتحفيز الاستثمار وجلب استثمارات أجنبية ضخمة، بالإضافة إلى مواكبة الاستراتيجيات التنموية الكبرى على مستوى الفلاحة، والطاقات المتجددة، والسياحة، والماء، والصناعة التقليدية، والصيد البحري، والبنى التحتية واللوجستيك، والبيئة والتنمية المستدامة.

وفيما يتعلق بالتدابير المتخذة لدعم المقاولات، نسجل بإيجابية اتخاذ مجموعة من التدابير تهدف إلى إعادة الثقة للمقاولات. ونشير هنا إلى التصفية الكلية لدين الضريبة على القيمة المضافة المتراكم منذ سنوات، بالنسبة لمقاولات القطاع الخاص والمقاولات العمومية، إضافة إلى تقليص آجال أداء الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات والمقاولات العمومية لما بذمتها من مستحقات تجاه المقاولات، وذلك عن طريق وضع آليات مناسبة للتتبع الدقيق لآجال الأداء واتخاذ ما يلزم من تدابير لتقليصها.

كما نسجل تحسين شروط ولوج المقاولات المتوسطة والصغرى والصغيرة جدا للتمويل، من خلال تبسيط مساطر الضمان والرفع من سقف تمويل جمعيات السلفات الصغرى، ومراجعة الأسعار الحالية للضريبة على الشركات بهدف ملاءمتها مع احتياجات المقاولات الصغرى والمتوسطة، خاصة عبر تقليص سعر الضريبة على هذه الشركات.

وفيما يتعلق بمناخ الأعمال، نسجل بارتياح كبير التطور المهم والنوعي الذي حققته بلادنا في هذا المجال، حيث حسن المغرب تصنيفه الدولي وارتقى إلى المرتبة 60 عالميا في تقرير ممارسة الأعمال "Doing Business" لمجموعة البنك الدولي لسنة 2019 من بين 190 دولة شملها التقرير مواصلا بذلك تقدمه نحو بلوغ هدف ولوج دائرة الاقتصادات الخمسين الأوائل في هذا المجال.

وقد تحققت هذه النتيجة الإيجابية والمتواترة في السنوات الأخيرة بفضل اعتماد بلادنا لمجموعة من التدابير والإصلاحات الهامة لفائدة القطاع الخاص والمقاولات المغربية، وبفضل المنهجية التشاركية الجديدة والعمل الجاد والمسؤول على مستوى رئاسة الحكومة فيما يتعلق بقيادة اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال والاشتغال وفق خطة عمل

متعددة السنوات تقضي بمواصلة تحسين مناخ الأعمال عبر تبسيط ورقمنة المزيد من المساطر الإدارية التي تهم المقاوله والعمل على تجويدها، فضلا عن مواصلة تطوير الإطار القانوني والتنظيمي للأعمال وفق المعايير الدولية المعتمدة في هذا الشأن.

وهنا نستحضر جميعا القوانين التي تم الاشتغال عليها والتي ساهمت في هذا التقدم ونخص بالذكر قانون إنشاء المقاوله بطريقة إلكترونية، قانون خلق منصة للتجارة، وقانوني التوطين والمواصلات بالإضافة إلى تجويد جودة الإطار القانوني المتعلق بمعالجة صعوبات المقاولات. كما نسجل الإصلاحات الجديدة التي ستساهم لا محالة في مزيد من التقدم في هذا المجال، ونخص بالذكر قانون الضمانات المنقولة، وإصلاح قانون شركات المساهمة والشركات ذات لمسؤولية المحدودة. وهو ما يجعلنا نتفاءل من حيث وقع هذه الإصلاحات على استقطاب المزيد من الاستثمارات وتسريع وتيرة النمو والاستثمار ببلادنا.

وقد ركزت هذه الإصلاحات على تطوير الإطارين القانوني والتنظيمي للأعمال، وكذا تبسيط ورقمنة مجموعة من المساطير الإدارية المتعلقة بحياة المقاوله.

وعلى الصعيد الاجتماعي، فمجمل القول أن الحكومة واصلت بخطى كبيرة مجهود تعميق النفس الاجتماعي للسياسات العمومية والاهتمام بالفئات الهشة وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية.

لقد أعطت الحكومة الأولوية الكبيرة لتنفيذ عدة إجراءات نوعية في القطاعات الاجتماعية كالصحة والتعليم، واشتغلت على توسيع الحماية الاجتماعية لتشمل فئات وشرائح واسعة من المواطنين، والعمل على تحسين الوضعية الاجتماعية للفئات الفقيرة والهشة، والحد من الفوارق الاجتماعية والتفاوتات المجالية، وحماية القدرة الشرائية للمواطنين.

لقد عرفت القطاعات الاجتماعية خلال السنوات الأخيرة مجهودا استثنائيا على مستوى رصد الإمكانيات المادية والبشرية واللوجيستكية واعتماد إصلاحات هيكلية وسياسات عمومية هادفة لفائدة الفئات الهشة والمعوزة، حيث انتقلت الميزانية المخصصة للقطاعات الاجتماعية في الميزانية العامة للدولة خلال السنوات الأخيرة من 41 في المائة سنة 1996 إلى 50 في المائة حاليا.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

لقد حظي بالملحوس وبالأرقام قطاع التربية والتكوين والتعليم العالي والبحث العلمي وقطاع الصحة باهتمام كبير من طرف الحكومة.

فعلى مستوى قطاع التربية والتكوين والتعليم العالي والبحث العلمي، حرصت الحكومة على الرفع من الاعتمادات المالية المخصصة لهذا القطاع، حيث بلغ الغلافي المالي لهذا القطاع 68 مليار درهم برسم قانون المالية 2019، بزيادة تفوق 25 % مقارنة مع 2016، كما أولت الحكومة عناية كبيرة لتعزيز مختلف البرامج الاجتماعية الموجهة لتوسيع الاستفادة منها وزيادة الدعم الموجه لها، سواء تعلق الأمر ببرنامج تيسير لدعم التمدرس، او برنامج مليون محفظة أو المنح الجامعية والمنح الموجهة لطلبة التكوين المهني، او التغطية الصحية للطلبة او الداخليات والمطاعم أو إنشاء وتأهيل البنيات التحتية المدرسية والجامعية او من خلال الزيادة في الموارد البشرية المخصصة للقطاع بلغت تعزيز الموارد البشرية بقطاع التربية والتكوين، من خلال توفير ما يناهز 70.000 منصبا ماليا برسم سنوات 2017، 2018 و2019.

كما حظي قطاع الصحة باهتمام كبير، حيث عرفت الميزانية المخصصة له ارتفاعا ملحوظا بلغت ما يفوق 16.3 مليار درهم في 2019، بزيادة 1.5 مليار درهم مقارنة مع السنة الماضية (حوالي+10%).

وفي هذا السياق، لابد من التذكير بمشاريع قوانين مهيكلة على هذا المستوى، ويتعلق الأمر بالمصادقة على القوانين بشأن نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئة المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا والذي يستهدف 11 مليون مغربي، وبنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض بالنسبة للطلبة، في انتظار الإفراج عن مشروع القانون المتعلق بالتغطية الصحية للوالدين.

وعلى مستوى العرض الصحي، نسجل بإيجابية الإجراءات المتعلقة بتأهيل البنية التحتية وتعزيز العرض الصحي من خلال فتح مؤسسات استشفائية جديدة وتأهيل وتجهيز المراكز الاستشفائية وتفعيل المخطط الوطني للصحة في أفق 2025 وإطلاق مخطط تسريع تأهيل المستشفيات، بالإضافة إلى تخفيض أئمة الأدوية وما له من انعكاس مباشر على القدرة الشرائية للمواطنين.

كما نسجل على صعيد توفير الموارد البشرية التطور الملحوظ من خلال إحداث 9500 منصب مالي برسم 2017-2019 أي بزيادة تفوق 58%.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

وفي مجال حماية الأسرة، والمرأة والطفولة، والأشخاص المسنين ودعم التماسك الاجتماعي، نسجل وبإيجابية المصادقة على مجموعة من القوانين المؤسسة التي تشكل إطار مرجعيا حقيقيا، وفي مقدمتها القانون الإطار المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها الذي ينص على احترام حقوق هذه الفئة في الصحة والتعليم والكرامة والشغل والاستقرار والحياة كريمة.

كما نشيد بتفعيل القانون المتعلق بمؤسسات الرعاية الاجتماعية بعد إنجاز العديد من الأبحاث الوطنية التي أثبتت ضرورة القيام بإصلاحات هيكلية على مستوى هذه المؤسسة، وإصدار قانون المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة الذي من المنتظر ان يلعب أدوارا طلائعية في هذا المجال، وتفعيل القانون المتعلق بالعمالات والعمال المنزليين بعد استكمال مراسيمه التطبيقية.

وبخصوص الشباب، نشير إلى تفعيل مضامين البرنامج الحكومي من خلال بلورة سياسة مندمجة لفائدة الشباب (2015-2012)، وهي أرضية تقوم على تصور مندمج للعرض العمومي الموجه لهذه الفئة وتطمح إلى تحقيق الإدماج الاجتماعي والسياسي على نحو يضمن نجاعة وتدخلات جميع الفاعلين، بالإضافة إلى المصادقة على القانون المتعلق بالمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوية.

المحور الثاني : أزيد من 70 إنجازا حقيقيا بغناوين دالة وبأرقام ومعبرة.

وسأركز في هذا المحور على سرد حزمة من الإجراءات الهامة التي طبعت الحصيلة المرحلية في المستويات السابقة ولا سيما في الشق الاقتصادي والاجتماعي. ويتعلق الأمر ب :

1. المصادقة على جملة من النصوص القانونية والتنظيمية المؤسسة لإصلاحات كبرى من مثل الميثاق الوطني للاتمرركز الإداري، وقانون الإصلاح الشامل للمراكز الجهوية للاستثمار، والقوانين المنظمة لأراضي الجماعات السلالية....

2. إصدار 73 مرسوما لإتمام منظومة تطبيق القوانين التنظيمية المتعلقة بالجهات وبالعمالات والأقاليم وبالجماعات وتفعيل صندوق التأهيل الاجتماعي وصندوق التضامن بين الجهات.

3. تعبئة الإمكانيات المالية للجهات وتعزيز مواردها المالية من خلال رفع الحصة المرصودة لها من الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل، لتنتقل من 4%

- إلى 5%، إضافة إلى مساهمة الميزانية العامة والتي تقدر ب 8,4 مليار درهم سنة 2019 مقابل 4 مليار درهم سنة 2016.
4. المصادقة على 286 وثيقة للتعمير سنتي 2017 و2018، بمعدل سنوي يزيد عن 140 وثيقة.
5. تحقيق تقدم ملموس في مؤشر إدراك الفساد ب 17 درجة خلال سنتين متابعتين 2017 و2018. (90 سنة 2016، 81 سنة 2017 و73 سنة 2018).
6. تقدم متواتر ومهم في تصنيف مؤشر ممارسة الأعمال (Doing Business) من الرتبة 75 سنة 2016 إلى الرتبة 60 سنة 2019. (75 سنة 2016، 68 سنة 2017، 69 سنة 2018 و60 سنة 2019).
7. إرجاع 40 مليار درهم برسوم متأخرات الضريبة على القيمة المضافة.
8. شروع 8 أبنك تشاركية في تقديم خدماتها بما يعزز تنوع مصادر تمويل الاقتصاد الوطني ويعزز تعبئة الادخار.
9. إطلاق صندوق بـ 500 مليون درهم لدعم المقاولات الناشئة والمشاريع المبتكرة.
10. مواصلة المجهود الاستثماري العمومي بتخصيص غلاف مالي يناهز 195 مليار درهم سنة 2019، ونفس المبلغ سنة 2018.
11. المصادقة على 119 اتفاقية استثمار وملاحق بمبلغ استثماري إجمالي يبلغ 124,6 مليار درهم، من قبل اللجنة الوطنية للاستثمارات.
12. الارتفاع المضطرد لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة ب 55% بين سنتي 2016 و2018 لتبلغ ما مجموعه 32.8 مليار درهم. (21.156 مليار درهم سنة 2016، 25.697 مليار درهم سنة 2017 و32.8 مليار درهم سنة 2018).
13. تحقيق 81% من الأهداف المتوخاة على مستوى التشغيل في مخطط التسريع الصناعي في أفق 2020، من خلال إحداث 405.496 منصب شغل في القطاع الصناعي.
14. تعزيز مجهود التشغيل بالقطاع العمومي، من خلال تشغيل 138.491 برسم القوانين المالية لسنوات 2017 و2018 و2019، مقابل 116.977 خلال فترة 2012-2016 و71.442 خلال فترة 2007-2011.

15. تسجيل 102.581 مقاول ذاتي إلى حدود نهاية أبريل 2019، مقابل 32.400 سنة 2016، وبالتالي تجاوز الهدف المسطر في أفق 2021، والمحدد في 100.000.
16. مواكبة تشغيل 201.241 باحث عن شغل عبر برنامجي إدماج وتحفيز.
17. رفع عدد الأجراء الذين تتحمل الدولة الالتزامات الضريبية والاجتماعية المتعلقة بهم إلى 10 أجراء عوض 5، لفائدة المقاولات والجمعيات والتعاونيات حديثة النشأة، في حدود أجر 10.000 درهم عوض 6.000 (نظام «تحفيز»).
18. تحسين قابلية التشغيل لفائدة 45.737 باحث عن شغل من خلال برنامج تأهيل.
19. مواكبة 5.210 حامل مشروع وإحداث 2.647 مقولة صغيرة أو نشاط مدر للدخل عبر برنامج دعم التشغيل الذاتي.
20. الإعفاء من الضريبة على الدخل بالنسبة للتعويضات المدفوعة من طرف المقاولات إلى الدكاترة الباحثين، في حدود 6.000 درهم شهريا لمدة 24 شهرا.
21. إلغاء شرط التسجيل لمدة 6 أشهر في الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات للاستفادة من إعفاءات التحملات الاجتماعية والضريبية في عقود التدريب.
22. بلوغ طاقة إنتاجية تصل 700.000 سيارة سنويا، في أفق بلوغ هدف طاقة إنتاجية تقدر ب 1.000.000 سيارة سنويا في 2022، وتسجيل ارتفاع حجم صادرات السيارات لتبلغ 65 مليار درهم خلال 2018، وليساهم مخطط التسريع الصناعي في الرفع من المعدل السنوي للصادرات بقيمة 10 %.
23. تربع بلادنا كأول بلد إفريقي في إنتاج السيارات، مع تحقيق نسبة إدماج محلي تقدر ب 50.5 %.
24. وضع جهاز لمواكبة وتسريع دينامية الاستثمار السياحي، خصص له غلاف مالي أولي قدره 200 مليون درهم برسم سنة 2019.
25. ارتفاع عدد السياح الزائرين لبلادنا إلى 12,5 مليون سنة 2018 مقابل 10,3 سنة 2016.
26. الإلغاء النهائي لحصة الدولة من القروض الممنوحة للمقاولين الشباب.

27. إحداث مساهمة اجتماعية للتضامن على الأرباح بنسبة 2.5 في المائة على الأرباح المحققة من قبل الشركات الخاضعة للضريبة على الشركات التي تحقق أرباحا يساوي مبلغها أو يفوق 40 مليون درهم لسنتين محاسبتين متتاليتين، ابتداء من فاتح يناير 2019.
28. إنهاء أشغال عصرنة شبكات السقي على مساحة 23.830 هكتار ومواصلتها أو إطلاقها على مساحة 44.070 هكتار وتجهيز الضيعات على مساحة 86.000 هكتار بالري الموضعي.
29. إنهاء أشغال التجهيز الهيدروفلاحي الخارجي عبر توسيع الري على مساحة 24.9 ألف هكتار وانطلاق الأشغال على مساحة 44 ألف هكتار.
30. مواصلة تنفيذ مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الري بالنسبة لمشروع أزمور-البئر الجديد على مساحة 3200 هكتار ومشروع الري بالمياه المحلاة باشتوكة على مساحة 15.000 هكتار.
31. مواصلة إنجاز الشطر الأول من البرنامج الوطني لتنمية المراعي وتنظيم الترحال بإعداد 330.000 هكتار من المحميات الرعوية و14.550 هكتار لغرس الشجيرات العلفية و182 نقطة ماء لتوريد الماشية و578 كلم من المسالك الرعوية.
32. إطلاق 372 مشروعا جديدا للدعامة الثانية للفلاحة التضامنية لفائدة أزيد من 141 ألف فلاح صغير بغلاف مالي قدره 5,8 مليار درهم.
33. الرفع من عدد مؤسسات الإدماج الاقتصادي للمرأة القروية إلى 90 دارا للصناعة خلال 2019 بزيادة 26%.
34. مواصلة دعم التجمعات الحرفية بالمادة الأولية وأدوات ووسائل الحماية من المخاطر المهنية ومعدات الإنتاج، لفائدة أزيد من 4000 صانعة وصانع مستفيد.
35. تسريع المشاريع الطرقية الكبرى: تقدم الأشغال بنسبة 75 % بالنسبة لمشروع تقوية وتوسعة الطريق الوطنية رقم 1 الرابطة بين العيون والداخلة على طول 500 كلم، وب90% بمشروع الطريق السريع تازة-الحسيمة في يناير 2019.
36. استكمال عدة أوراش وطنية كبرى: انطلاق خط القطار الفائق السرعة "البراق" الرابط بين الدار البيضاء وطنجة، وتثليث محور الدار البيضاء-

القنيطرة، وإتمام التثنية الكاملة لمحور سطات-مراكش وانتهاء أشغال بناء عدة محطات كبرى، مما أدى إلى تقليص مدة السفر بين طنجة والدار البيضاء إلى 2س و10د، وبين الدار البيضاء ومراكش إلى 2س و30د.

37. تبوأ المغرب المرتبة الأولى إفريقياً في جودة البنيات التحتية السكنية.
38. تعزيز شبكة الموانئ من خلال قرب الانتهاء أشغال الميناء الجديد بأسفي ومواصلة دراسة أو إنجاز مشاريع كبرى أخرى، كمشروع ميناء الداخلة الأطلسي، ومشروع الميناء الطاقوي بالجرف الأصفر، والميناء الجديد الناظور غرب المتوسط، وميناء القنيطرة الأطلسي.
39. تبوأ المغرب للمركز الأول إفريقياً والثاني عربياً في «مؤشر الربط البحري المنتظم» لسنة 2018.
40. بلوغ نسبة الطاقة المنشأة من مصادر متجددة إلى 34%، حيث ارتفعت الطاقة المنشأة من مصادر متجددة من 2855 ميغاواط سنة 2016 إلى 3700 ميغاواط سنة 2018، أي بزيادة 30%.
41. كهربة 856 دوارا يضم 21.336 سكن بغلاف مالي بلغ 820 مليون درهم، وبذلك انتقلت نسبة الكهرباء القروية خلال هذه الفترة من 99,45% إلى 99,63% خلال الفترة من شهر أبريل 2017 إلى شهر نونبر 2018.
42. تعميم التزويد بالماء الصالح للشرب بالمجال الحضري، والرفع من نسبة الولوج إلى الماء الصالح للشرب بالوسط القروي إلى 97% .
43. ارتفاع نسبة الربط بشبكة الصرف الصحي إلى 76% وارتفاع نسبة معالجة المياه العادمة إلى 45,4%، كنتيجة لتسريع البرنامج الوطني للتطهير السائل المندمج، وإعادة استعمال المياه العادمة.
44. رفع نسبة جمع النفايات بالمراكز الحضرية بطريقة مهنية إلى 85%، وتأهيل 49 مطرحة عشوائياً.
45. إنجاز أشغال 4 سدود كبرى و17 سدا صغيرا ومتوسطا، فيما يتواصل العمل لإنجاز 13 سدا كبيرا، و23 سدا صغيرا ومتوسطا.
46. إطلاق أشغال 3 محطات تحلية مياه البحر من أجل تخفيف الضغط على الموارد المائية الجوفية.

47. تبسيط مساطر التراخيص لمحطات الوقود ومراكز تعبئة الغاز، حيث انتقل عدد المحطات المرخص لها من 50 إلى 140 في السنة.
48. سحب 1404 رخصة وإعادة منح 611 رخصة في إطار تفعيل الحكامة والشفافية بالقطاع المعدني من خلال إصدار القرار الجديد بتحديد شروط إعادة منح رخص البحث ورخص الاستغلال المنصرم أجلها أو المتخلى عنها أو المسحوبة.
49. الرفع من المجهود المالي الموجه لقطاع التربية والتكوين ليصل إلى 68 مليار درهم برسم ميزانية 2019، بزيادة 9 مليار درهم مقارنة ب 2018 (أي بزيادة 25% مقارنة مع سنة 2016).
50. تأهيل 11.291 مؤسسة تعليمية و 11.260 فرعية وتعويض 933 حجرة من البناء المفكك برسم الموسمين الدراسي 2018/2017 و 2018/2019.
51. تعزيز الموارد البشرية بقطاع التربية والتكوين من خلال توفير ما يناهز 70.000 منصبا ماليا برسم سنوات 2017، 2018 و 2019.
52. تعميم برنامج تيسير انطلاقا من الدخول المدرسي 2018-2019، ليشمل تلاميذ السلك الابتدائي بالمجال القروي وتلاميذ السلك الإعدادي بالمجالين القروي والحضري بالاستناد إلى نفس قاعدة المستفيدين من نظام راميد.
53. ارتفاع عدد المستفيدين من برنامج تيسير إلى 2,1 مليون تلميذ وتلميذة بالنسبة للسنة الدراسية 2018-2019، مقابل 706.359 مستفيد برسم الموسم الدراسي 2017-2018، بتكلفة إجمالية تقدر بحوالي 2,17 مليار درهم برسم السنة الدراسية 2018-2019 مقابل 631 مليون درهم برسم السنة الدراسية السابقة. (828.400 موسم 16/15، 860.100 موسم 17/16، 706.359 موسم 18/17، و 2.087.700 موسم 19/18)
54. ارتفاع عدد المستفيدين من برنامج "مليون محفظة"، ليلج 4 مليون و 263 ألف مستفيدة ومستفيد، برسم الموسم الدراسي 2018-2019، 64 % منهم بالوسط القروي، بغلاف مالي يقدر ب 250 مليون درهم برسم ميزانية 2019.
55. رفع القيمة اليومية لمنح الداخليات والمطاعم المدرسية بكلفة إجمالية تناهز 1.47 مليار درهم برسم سنة 2019، بزيادة 63% مقارنة مع السنة الفارطة.

56. تمكين حوالي 35000 متدربة و متدرب بالتكوين المهني حاملي شهادة البكالوريا من المنحة، لأول مرة بنفس شروط منحة الطلبة الجامعيين.
57. الارتفاع المضطرب في عدد المستفيدين من التدريب بالتكوين المهني الأساسي ليصل إلى 433.007 خلال الموسم التكويني 2018/2017، مقابل 418.864 متدربة و متدرب خلال الموسم التكويني 2016/2015.
58. تعزيز بنيات الاستقبال الجامعية لاستقبال ما يقارب من 100 ألف طالب جديد وإحداث 20 مؤسسة جامعية جديدة موزعة على التراب الوطني، وتوسيع العرض البيداغوجي الجامعي في القطاع الخاص بما في ذلك الترخيص ل7 مؤسسات والاعتراف ل15 مؤسسة.
59. مواصلة توسيع قاعدة الممنوحين ليصل عددهم 382.000 خلال سنة 2019 بغلاف مالي يبلغ 1.8 مليار، مقابل 329.000 سنة 2016 بزيادة 15% وتبلغ نسبة تغطية طلبات الاستفاداة من منح التعليم العالي 86%،
60. تفعيل نظام التأمين الصحي الإجباري الخاص بالطلبة ليصل عدد الطلبة المنخرطين إلى نهاية يناير 2019 حوالي 57.000 منخرط.
61. ارتفاع الطاقة الاستيعابية بالأحياء والإقامات الطلابية إلى 76.600 ألف سرير، بزيادة 27% مقارنة مع سنة 2016.
62. رفع ميزانية قطاع الصحة إلى حوالي 16,3 مليار درهم سنة 2019، أي بزيادة تفوق 16 % مقارنة مع سنة 2016.
63. تعزيز الموارد البشرية بقطاع الصحة من خلال توفير 9500 منصب مالي برسم سنوات 2017، 2018 و 2019. (2000 سنة 2016، 1500 سنة 2017، 4000 سنة 2018 و 4000 سنة 2019).
64. تسجيل انخفاض مهم في وفيات الأمهات عند الولادة، بنسبة 35%، وانخفاض في وفيات الأطفال بنسبة 27 %، وارتفاع نسبة مراقبة الحمل إلى 88,4%.
65. التكفل المجاني برسم سنة 2018 ب980.000 مريض بالضغط الدموي، و870.000 من مرضى السكري، و10.359 من المصابين بالقصور الكلوي المزمن، و200.000 من مرضى السرطان، في إطار تعزيز الوقاية ومحاربة الأمراض غير السارية والمزمنة.

66. تخفيض أئمة 405 دواء، خلال سنتي 2017 و2018، خصوصا أدوية الأمراض المزمنة.

67. ارتفاع عدد المستفيدين من نظام المساعدة الطبية "راميد" إلى 12 مليون نسمة سنة 2018 مقابل 10,3 مليون نسمة سنة 2016.

68. توسيع قاعدة الأرامل المستفيدات من الدعم المباشر، بمنحة 350 درهم شهريا لكل يتيم، وإدراج الأمهات المعوزات والكفيلات، حيث بلغ عدد المستفيدات من الدعم 95.000 مستفيدة، حاضنات لما يناهز 166.000 طفل، مقابل 56.000 أرملة سنة 2016 أي بزيادة تفوق 60 %، وبتخصيص غلاف مالي يبلغ 600 مليون درهم سنة 2019.

69. إعادة تأهيل 30 مؤسسة للرعاية الاجتماعية لفائدة الأطفال في وضعية صعبة يستفيد منها 2776 طفل والتكفل ب6.600 طفلا من ضحايا العنف.

70. الاهتمام المتزايد بنوعي الاحتياجات الخاصة من خلال:

✓ رفع الدعم المالي المرصود لنوعي الاحتياجات الخاصة بنسبة 60% في إطار صندوق دعم التماسك الاجتماعي.

✓ إعفاء العربات ذات المحرك الكهربائي من رسم الاستيراد.

✓ تنظيم أول مباراة موحدة للتوظيف العمومي الخاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة لفائدة 50 مستفيدا سنة 2018 وبرنامج 200 منصبا جديدا سنة 2019.

✓ تفعيل حصة 7 في المائة من مناصب الشغل لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة.

71. تخصيص أزيد من 3 مليار درهم برسم سنة 2019 بزيادة بحوالي مليار درهم في ميزانية المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في مرحلتها الثالثة.

72. تخصيص 22.5 مليار درهم برسم برنامج عمل سنوات 2017، 2018 و2019 في إطار مواصلة إنجاز برنامج "تقليص الفوارق الترابية والاجتماعية بالعالم القروي" وهو ما مكن من :

✓ بناء وتهيئة حوالي 4449 كلم من الطرق والمسالك القروية والمنشآت الفنية، وإنجاز 12.516 عملية ربط بالماء الصالح للشرب لفائدة الساكنة القروية، وربط 216 دوارا بالكهربة القروية.

✓ بناء 373 مؤسسة تعليمية وتأهيل 390 أخرى، إضافة إلى تأهيل المؤسسات الصحية ب 208 جماعة قروية واقتناء 481 سيارة إسعاف ووحدة متنقلة.

✓ تزويد 25 مركزا قرويا بالماء الشروب لفائدة حوالي 80 ألف نسمة خلال سنتي 2017 و2018، ليرتفع بذلك عدد المراكز التي تتوفر على شبكات توزيع الماء إلى حوالي 454 مركز قروي لفائدة حوالي 1,5 مليون نسمة، ونفس الشيء بالنسبة للتطهير السائل حيث استفاد أكثر من 174 مركز قروي بدعم مالي مخصص لهذا الغرض.

73. **تتويج الحوار الاجتماعي بالتوقيع على اتفاق ثلاثي الأطراف بغلاف مالي** سيتجاوز 8 مليار درهم برسم الفترة 2019-2021، والذي نص على الخصوص على :

✓ الزيادة في الأجور لحوالي 800.000 موظف بغلاف مالي إجمالي يبلغ 2.5 مليار درهم هذه السنة، ليصل 7 مليار درهم سنة 2021.

✓ الزيادة في التعويضات العائلية لحوالي 400.000 موظف بغلاف مالي سنوي يبلغ 1 مليار درهم.

الزيادة في الحد الأدنى للأجور بالقطاع الخاص بنسبة 10% على سنتين ابتداء من 2019 والزيادة في التعويضات العائلية.

✓ **المحور الثالث : 5 أورايش للتفعيل والأجراة والإنجاز بما يعزز حصيلة وآفاق العمل الحكومي.**

السيد رئيس الحكومة،

بعد سنتين من العمل الحكومي الجاد والمسؤول، وبالنظر لما تبعته من اعتزاز وأمل الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة، سنركز في هذا المحور الأخير على أهم الأورايش والإجراءات التي ينبغي أن تحظى بالأولوية والاهتمام والتسريع في الإنجاز في

الشهور المقبلة إن شاء الله، بالنظر لأهميتها وأثرها المباشر على حياة المواطنين، وتتضمن مجموعة من الملفات والقضايا الاقتصادية والاجتماعية...

1. ورش تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان ومحاربة الفساد:

فباعتبار الخطة الوطنية للديمقراطية وحقوق الإنسان أصبحت وثيقة مرجعية وآلية وطنية للتخطيط الاستراتيجي في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، ينبغي الحرص على إخراج وتنزيل المخطط التنفيذي لهذه الخطة بما يضمن أجراً مضامينها بجدولة زمنية وبأجال مسطرة ومحددة للفاعلين المعنيين بتطبيقها حتى تتمكن من وسيلة لتقييم مدى تطور حقوق الانسان والممارسة الديمقراطية ببلدنا.

كما نتمنى في المستقبل المنظور أن يتم بناء على هذه الخطة إرفاق مشاريع قوانين المالية بتقرير عن مدى التقدم في تنفيذها ويقدم الميزانية المستجيبة لحقوق الانسان والديمقراطية على غرار الميزانية المستجيبة للنوع.

ومن جهة أخرى، وإذ نسجل بإيجابية التقدم الكبير الذي تم إنجازه في تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، ندعو الحكومة إلى مواصلة مجهود استكمال تنفيذ باقي التوصيات ولاسيما تلك المتعلقة بالسياسة الجنائية والحكمة الأمنية وضمانات المحاكمة العادلة.

وفي مجال العدل، ندعو الحكومة إلى الحرص على تسريع تنفيذ توصيات ميثاق إصلاح منظومة العدالة ولاسيما ما يتعلق بإحالة نصين جوهريين في إصلاح منظومة العدالة على البرلمان، ويتعلق الأمر بقانون المسطرة الجنائية وقانون المسطرة المدنية، بما يعزز الضمانات الأساسية للمحاكمة العادلة.

كما ينبغي العمل على الإسراع باقي التزامات البرنامج الحكومي ولا سيما تحيين الإطار القانوني للوكالة القضائية للمملكة بما يضمن الدفاع الجيد على مصالح الدولة والمالية العمومية، وإحالة قوانين المهن القضائية والقانونية لمواكبة المستجدات التشريعية وتطوير فعالية أدائها خدمة للعدالة، ووضع الإطار القانوني للتعويض عن الخطأ القضائي.

ومن جهة أخرى نؤكد على مواصلة ورش تنزيل الاستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد.

2. ورش مواصلة تطوير الاقتصاد الوطني وإنعاش الاستثمار وتحقيق العدالة المجالية اقتصاديا :

وهنا تطرح بالأساس ضرورة التعجيل بإخراج الميثاق الجديد للاستثمار بما يمكن من تأطير وتطوير وشفافية آليات التحفيز الاقتصادي والمالي والجبائي والميزانياتي والدعم العقاري العمومي حسب القطاعات الاقتصادية والمجالات الجغرافية ذات الأولوية ووضع أسس تعاقدية لها، والتركيز على التشغيل مهدف في هذا الميثاق وكأحد أهم مؤشرات الدعم ونجاح البرامج الاستثمارية.

وفي نفس السياق، يعتبر تسريع تنزيل إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وإرسائها وانطلاق عملها أمرا مستعجلا وأساسيا.

ومن جهة أخرى، وفي إطار تفعيل المقترحات الدستورية المتعلقة بالمنافسة الشريفة، وإذ نجدد التنويه بالتوصيات التي توجت عمل المهمة الاستطلاعية حول أسعار المحروقات وبالتفاعل الإيجابي للحكومة معها من مثل فتح الباب لولوج سوق المحروقات، ندعو إلى ضرورة الإخراج الفوري لباقي التوصيات وخاصة تلك المتعلقة بتسقيف هامش الربح، مع مراجعة تركيبة الأسعار، بما يضمن ضبط أسعار المحروقات كمادة حيوية واستراتيجية ويعقلن الأرباح المجنية من بيعها في حدود معقولة تراعي الطاقة الشرائية للمواطنين.

وبالموازاة مع تسريع تنزيل الإصلاحات التشريعية والمؤسسية للاستثمار، ينبغي الحرص على تنزيل توصيات المناظرة الوطنية للجبائيات في أقرب وقت بالعمل على تحضير القانون الإطار للإصلاح الضريبي والشروع في التحضير لمدونة عامة موحدة ومندمجة للضرائب واعتبار مشروع قانون المالية لسنة 2020 كسنة لانطلاق هذا الإصلاح.

وعلى صعيد آخر، وبهدف توفير العدالة والإنصاف في التوزيع المجالي للاستثمارات العامة والخاصة ومختلف البرامج والمشاريع، نلح على الحكومة كي تحرص على تفعيل المادة 20 من قانون المالية لسنة 2018، المتعلقة بالتعويض عن تكلفة النقل بالنسبة للمناطق البعيدة عن الموانئ فيما يتعلق بالأنشطة الموجهة للتصدير.

كما ندعوها إلى تنفيذ ما تم اعتماده عمليا في مخطط إصلاح الاستثمار وذلك من خلال :

1. إحداث منطقة حرة على الأقل في كل جهة من جهات المملكة.

2. منح امتيازات المنطقة الحرة للشركات المصدرة غير المتواجدة داخل المنطقة الحرة.

3. إرساء دعم متنوع لفائدة الجهات الأقل حظا لتحفيز الاستثمار الصناعي والتنمية الترايبية المتوازنة.

3. ورش التشغيل ودعم التكون المهني:

وفي هذا المجال، وبالإضافة إلى المجهودات المبذولة والنتائج المحققة على صعيد فرص الشغل بالقطاع العام وبشكل أكبر وأساسي بالقطاع الخاص، لاسيما في إطار الاستراتيجية الوطنية للتسريع الصناعي، فإن المطلوب اليوم هو السهر أولا على إنجاح ورش تفعيل مدن المهن والكفاءات في كل جهات المملكة.

كما أن المطلوب هو تسريع تنظيم المناظرة الوطنية للتشغيل بناء على نتائج وتوصيات العمل التشاركي الذي تم على مستوى الجهات.

وهنا، نذكر الحكومة بأهمية الإسراع ببلورة تصور استراتيجي شامل وطموح من أجل تنمية القطاع الفلاحي، وإعطاء الأولوية فيها لتطوير أنشطة جديدة موفرة لفرص الشغل ومدرة للدخل، و لاسيما لفائدة الشباب، وتقليص الفوارق ومحاربة الفقر والهجرة القروية.

ولن يتم ذلك إلا من خلال توسيع مجال الاستثمار الفلاحي وتوفير العقار الفلاحي في وجه جميع الفئات، لتشجيع انبثاق طبقة وسطى فلاحية، وزيادة تسهيل الولوج للعقار الفلاحي لفائدة الاستثمار المنتج، وذلك عبر الوضع التدريجي لمليون هكتار إضافي من الأراضي الجماعية رهن إشارة ذوي الحقوق، كما وجه بذلك جلالاته في خطاب افتتاح البرلمان.

4. ورش العدالة الفئوية والمجالية وتعزيز التماسك الاجتماعي:

وهنا يعتبر الاستمرار في دعم القطاعات الاجتماعية وترسيخ البعد الاجتماعي للعمل الحكومي أحد النجاحات المرحلية للتدبير الحكومي. وعليه، وفي نفس الاتجاه، ينبغي العمل على تسريع إخراج وتنفيذ السجل الاجتماعي الموحد بما من شأنه أن يوفر منظومة متكاملة ومندمجة لتقديم الدعم المباشر للفئات الهشة ويمكن من تحسين توجيهه وأثر مختلف البرامج الاجتماعية (المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، ونظام المساعدة الطبي "راميد"، ودعم الأرامل، برنامج تيسير، مليون محفظة، ودعم الاشخاص في وضعية إعاقة...) نحو هذه الفئات بما سيكون له أثر إيجابي في الحد

من الفوارق وتقليص انعدام المساواة الاجتماعية، لاسيما في ظل المجهود الكبير المبذول لرفع الاعتمادات المالية المخصصة لها في مختلف قوانين المالية السنوية.

كما ان على الحكومة أن تسهر على تنفيذ الورش الكبير المتمثل في تعميم الحماية الاجتماعية ونظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض للعمال المستقلين وللمهنة الحرة ومختلف المهنيين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا.

كما ان على الحكومة ان تعطي دفعة كبيرة لتنزيل برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالعالم القروي وتعالج بعض الإشكاليات المرتبطة بضعف التنسيق وعدم القدرة على الإنجاز، لاسيما وأن هذا البرنامج يعد إحدى الاستراتيجيات الكبرى التي بدأت تعطي أكلها وأثرها المباشر في فك العزلة عن العالم القروي، وتحسين الربط بالشبكة الطرقية، وتزويد الساكنة بالماء الصالح للشرب، وتعميم الكهرباء، وتحسين عرض الخدمات العلاجية والتعليم ومعالجة النقص في البنيات الأساسية والصحية والتربوية والخدمات والمرافق العمومية بالعالم القروي.

5. ورش تسريع الجهوية المتقدمة :

وعلى مستوى تنزيل الجهوية المتقدمة وتجويد الحكامة الترابية وصيانة مبدأ التدبير الحر، تبقى اهم الأوراش المهمة والمستعجلة مرتبطة بالإضافة إلى تسريع تنزيل ميثاق اللاتمرکز الإداري، إلى إقرار إصلاح المنظومة الجبائية المحلية بما يساعد على تطوير الموارد الذاتية للجماعات الترابية، وإلى تحديد معايير شفافة وموضوعية لتوزيع حصة الجماعات من الضريبة على القيمة المضافة، وتفعيل صندوق التأهيل الاجتماعي وصندوق التضامن بين الجهات لتجاوز الفوارق المجالية وتحقيق العدالة الاجتماعية بين مختلف جهات المملكة.

كما لا يفوتنا أن نذكر بضرورة التسريع بإصدار النظام الأساسي الخاص بموظفي الجماعات الترابية حتى تواكب الأدوار المهمة التي تضطلع بها الجماعات الترابية حاليا.

وكذا إصدار المراسيم التطبيقية للقانون المتعلق بزجر المخالفات في مجال التعمير والبناء، والخاصة برخص الإصلاح والهدم والتسوية وضابط العام البناء العام المحدد لشكل وشروط تسليم الرخص والوثائق المقررة بموجب النصوص التشريعية المتعلقة بالتعمير والتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات والتي صادق عليها مجلس الحكومة منذ 27 دجنبر 2018، وتوفير وتعزيز المساعدة المعمارية والتقنية والهندسية المجانية بالعالم القروي في إيجاد حل للمساطر المعقدة من أجل البناء في العالم القروي.

السيد رئيس الحكومة،

في الأخير، لا بد ان ننوه إلى ان هذه الإنجازات النوعية والأوراش الكبيرة والآفاق الواعدة لا بد لها من تقوية التواصل المباشر مع المواطنين لإصلاح الانطباع العام السائد والصدع بالسياسات الإنجازات الحكومية.

لقد عاشت الحكومة تحت زخم ضغط شديد ومتواتر منذ تشكيلها، انطلقت بالاحتجاجات التي عرفتها بعض المناطق بالمملكة كالحسيمة وجردة وزاكورة، وبروز مجموعة من القضايا والملفات الاجتماعية بشكل مفاجئ لتغذي توترا اجتماعيا يبدو في بعض الأحيان غير مفهوم، ويستغل في إنكفاء نفس ودينامية سلبية تؤثر على المزاج العام للمواطنين وتغطي بظلالها على تدبير الشأن العام وإنجازات الحكومة ويتم استغلالها لتغذية الحملات الممنهجة في تبخيس العمل الحكومي برمته.

وقد أدى التركيز على الصراعات والاحتجاجات إلى ان لا يتابع الرأي العام التدبير الحكومي وان لا يلتفت للمنجز الحكومي مهما بلغت درجة أهميتها، ومهما كانت درجة آثارها الإيجابية المباشرة على المواطنين بادية بشكل ملموس، وهو ما يرسخ انطباعا عام سلبيا على المشهد السياسي برمته.

ويعتبر تحدي مواجهة محاولات ترسيخ هذا الانطباع أحد الأولويات التي يتعين على الحكومة الاشتغال عليها، بل علينا جميعا، خاصة وأن هذه المحاولات تروم بالأساس تبخيس الإنجازات الحكومية مهما كانت أهميتها، وتحاول التغطية على التدبير الاقتصادي والاجتماعي بتوترات سياسية واجتماعية متتالية ومفتعلة في كثير من الأحيان، وهو ما يتعين على الحكومة الانتباه إليه ومواجهته بالمعالجة الاستباقية اللازمة وبالتواصل المباشر والمستمر مع الرأي العام والتفاعل معه وتحسيسه وإقناعه بمضامين وبأهمية الإجراءات، والتصدي لحملات التبخيس وخط الأوراق.

السيد رئيس الحكومة،

إننا أمام حصيلة فيها الكثير من الإنجاز، وتحمل العديد من المؤشرات الإيجابية ذات الأثر المباشر على المواطن، صحيح أنه لا يمكن القول بأنها عالجت بشكل كلي وتام جميع الاشكالات التي تعرفها بلادنا أو استجابت لكل الانتظارات، خصوصا وأن بعض المواطنين قد لا يحسون دائما بالأثر المباشر لهذه الإنجازات على حياتهم اليومية.

وفي المقابل ليس من الانصاف الادعاء أنه لم يتحقق شيء في هاتين السنتين، خصوصا وأن معظم إجراءات هذا البرنامج أنجزت أو في طور الانجاز، علما أن كل قطاع حكومي يتوفر على حصيلة قطاعية مفصلة، تتجاوز في كثير من الأحيان ما اتفق عليه في البرنامج الحكومي.

لكن بالرغم من هذه الانجازات ومن المجهودات الكبيرة المبذولة من طرف الحكومات المتعاقبة، فمازالت بلادنا تواجه عدة تحديات، أبرزها محدودية الأثر الإيجابي الملموس لمستوى النمو الاقتصادي الحالي على تحسن المعيش اليومي للمواطنين والمواطنات، وضمان العدالة في الولوج للخدمات العمومية الأساسية وضمان جودتها، وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية، ومعالجة البطالة ولاسيما في صفوف الشباب ولا سيما حاملي الشهادات.

وهنا لا بد من التذكير ان كل ما حققته بلادنا من إنجازات وما تنعم به من استقرار وامن وما تتمتع به من احترام دولي يعود فيه الفضل بعد الله إلى حكمة ومكانة جلالة الملك، وللدور الوطني الكبير للقوى الوطنية، ولوعي ويقظة الشعب المغربي، وكذا للاختيار الديمقراطي والانتصار للمؤسسات الذي اعتمده بلادنا ونمته على مدار السنين. فلا إنجاز بدون ديمقراطية، ولا ديمقراطية بدون إنجاز.

وهو ما يعني ان واجب الوقت اليوم ليس هو تضييع الوقت في نقاشات فارغة مآلها في النهاية نقص منسوب الديمقراطية والتمثيلية الذي كان من أهم إنجازات دستور 2011، ولكن هو الاجتهاد في مواصلة تمنيع المسار الديمقراطي لبلادنا، وتعميقه والاجتهاد في بناء المؤسسات الحزبية والنقابية وضخ الدماء الجديدة فيها بما يعزز ويضمن مشهدا سياسيا وحزبيا ونقابيا متعدد ومتنوعا ومتوازنا ومستقلا، بعيدا عن منطق التحكم والإقصاء، وبعيدا عن منطق الانفراد والهيمنة.

وهو ما لا يمكن أن يتأتى إلا من خلال العمل الجاد والمسؤول وعودة الروح النضالية للعمل الحزبي والنقابي المقرونة بالاجتهاد في بلورة عروض سياسية متنوعة لكن مقنعة وبرامج تنموية متعددة لكن مثمرة وتقديم حلول عملية للإشكاليات اليومية للمواطنين وتهيئة الطاقات والكفاءات التي تتمتع بمستوى عال من الوطنية والنزاهة ونكران الذات لحمل هذا كله والإقناع به وتنفيذه على أرض الواقع، بما يقطع مع تنامي انعدام الثقة بين مختلف الفاعلين وتنامي الإحباط والانتظارية.

المفتاح ليس هو الانزياح عن المنهجية الديمقراطية، والخوض في نقاشات عقيمة لا تنتهي إلا لتبدأ من جديد للبحث عن تعديل فصل أو نمط اقتراع، ولا يمكن أن يكون

في نقاش مغلوط سيكون أثره تبديد الرصيد المشرف الذي أنجزه المغرب وحصله وحصنه عبر سنين من النضال الديمقراطي.

المفتاح الوحيد هو مواصلة تعميق الاختيار الديمقراطي الذي أضحي الثابت الرابع والمولود الجديد الذي جاء به دستور 2011 كي يعزز الثوابت الخالدة الجامعة التي تستند عليها الأمة المغربية والمتمثلة في الدين الإسلامي السمح، والوحدة الوطنية متعددة الروافد، والملكية الدستورية، بالإضافة إلى الاختيار الديمقراطي.

وكما كتب أحد الروائيين المشهورين : أعترف أن هذا المفتاح -ويعني الديمقراطية- ليس حلا ولكنه المفتاح لكل الحلول، وليس سحريا، ولكنه الأداة - الشرط الذي يجعلنا نواجه المشاكل الحقيقية مواجهة مباشرة، ويجعلنا نراها بوضوح أكثر، ومن ثم فهمها والتعامل معها، تمهيدا للوصول إلى حلول لها.

المطلوب اليوم هو أن نستجيب لنداء الوطن لمواجهة كل التحديات والاستحقاقات الداخلية والخارجية، وأن ننخرط بقوة وإيجابية وثقة في مواصلة بناء دولة ديمقراطية يسودها الحق والقانون، ويتمتع فيها المواطنين والمواطنون، على قدم المساواة، بالحقوق والحريات، وبالأمن والحرية والكرامة وتكافؤ الفرص ومقومات العيش الكريم، في نطاق التلازم بين حقوق وواجبات المواطنة.

فالمغرب، كما قال جلالة الملك في خطاب العرش للسنة الماضية، هو وطننا، وهو بيتنا المشترك. ويجب علينا جميعا، أن نحافظ عليه، ونساهم في تنميته وتقدمه.

"وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ"

{سورة المائدة:3}

صدق الله العظيم

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.